Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2017/Technical Paper.4
10 October 2017
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقدير تكلفة العنف الزوجي في المنطقة العربية
نموذج عملي

الأمم المتحدة
بيروت، 2017

17-00602

شكر وتقدير

هذه المطبوعة جهد تعاوني بين مركز المرأة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وتشكل الدراسة جزءاً من مشروع إقليمي عن تقدير تكلفة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية.

لم يكن من الممكن القيام بهذا العمل دون جهود العديد من الأشخاص. فقد عملت الكاتبة الرئيسية ناتا دوفوري، مديرة مركز الدراسات العالمية للمرأة في جامعة إيرلندا الوطنية في غالواي، بلا كلل لتصميم وإكمال الدراسة، بما في ذلك القيام بالبحث وجمع البيانات. واستفادت الدراسة من مدخلات مهريناز العوضي، مديرة مركز المرأة في الإسكوا، التي راجعت المسودات الأولية، ومن تعليقات منال بينكيران، أخصائية البرامج الإقليمية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

المحتويات

الصفحة

شكر وتقدير iii
ملخص تنفيذي..... vi
مقدمة 1

أولاً- لمحة عامة عن تكاليف العنف الزوجي..... 2

ثانيا- نُهج ومنهجيات احتساب التكاليف 4

ألف- احتساب تكلفة الأثر أو تكلفة عدم اتخاذ إجراءات 4
باء- نموذج تكلفة الحل أو احتساب تكلفة الوحدة 6
جيم- نَهج وضع الميزانيات المراعية للجنسين لاحتساب التكلفة 7
دال- تحديد إطار احتساب التكاليف..... 7

ثالثاً- نموذج لاحتساب التكلفة للمنطقة العربية..... 8

ألف- الغرض من نموذج التكلفة 8
باء- تقديرات محددة للتكلفة 10
جيم- نموذج التكلفة الاقتصادية للمنطقة العربية..... 13

رابعاً- مصادر البيانات وخيارات احتساب التكلفة 16

ألف- احتساب التكاليف باستخدام المعلومات التي جُمعّت في مسوح المرأة..... 19
باء- احتساب التكاليف المباشرة على مستوى المجتمع المحلي 21
جيم- تقدير التكاليف من خلال مسح قطاع الأعمال..... 25
دال- تقدير تكاليف العنف الزوجي على المستوى الوطني أو الكلي 26

خامساً- الخلاصة والتوصيات 27

ملخص تنفيذي

الأثر الاقتصادي للعنف ضد المرأة، وخاصة العنف الزوجي، موضوع لم يُطرق على المستوى الاقليمي في المنطقة العربية. وتتعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد، تمشياً مع الدعوات الدولية لحماية المرأة من جميع أشكال العنف ومع قرار لجنة وضع المرأة الذي يشير إلى الأثر السلبي للعنف على تمكين المرأة اقتصاديا.

ويشكل هذا التقرير جزءاً من المرحلة الأولى من المشروع الإقليمي "تقدير تكلفة العنف ضد المرأة"، وهو يعرض النموذج الاقتصادي الأساسي والخيارات المتاحة لتقدير تكلفة عنف الشريك، ويتألف من خمسة أقسام. يقدّم القسم الأول لمحة عامة عن أنواع التكاليف التي تشكّل التكلفة الاقتصادية الإجمالية للعنف. ويقدم القسم الثاني نُهجاً لاحتساب التكاليف مميّزاً بين تكلفة اتخاذ إجراءات وعدم اتخاذها كنهجين مختلفين، ويبحث العوامل التي ينبغي أخذها بالاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن النموذج الأفضل للتكاليف الاقتصادية. ويحدد القسم الثالث نموذج احتساب التكاليف في المنطقة، ثم يبحث القسم الرابع في وضع النموذج موضع التنفيذ، مع خيارات محددة لتقدير التكاليف التي يتكبّدها الأفراد وتتكبّدها الأسر المعيشية، والتكلفة السنوية لتوفير الخدمات، والتكاليف التي يتكبّدها قطاع الأعمال والتكاليف الوطنية الكلية. وترد الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية في القسم الخامس.

يركّز التقرير على مداخل ثلاثة مختلفة لتكلفة العنف الزوجي في المنطقة، وذلك من خلال تحديد التكاليف الواقعة على النساء فرادى وعلى أسرهن المعيشية، وعلى قطاع الأعمال والجهات الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تقدّم الخدمات. ولن ينتج عن أي من هذه المداخل سوى تقدير جزئي، ولكن بمرور الوقت، وعندما تصبح نُظم المعلومات أمتن، يمكن القيام بتقديرات شاملة.

غير أن التقرير يخلُص إلى أن التقريب الأولي المفيد هو التكاليف النقدية التي تتكبّدها المرأة، مثل الإنفاق الشخصي لتخفيف عواقب العنف، فضلاً عن فرص العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر المفقودة، وخسارة الإنتاجية المُقاسة بغياب المرأة عن العمل عندما لا تكون بصحة جيدة، وغياب النساء والأطفال عن التعليم.

ويمكن أن يؤدي هذا التقدير الجزئي إلى تقدير التكلفة النقدية الواقعة على النساء وأسرهن وتكلفة عدم اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني.

ولإجراء تقدير دقيق للتكاليف، يوصي التقرير بما يلي:

- التوعية بأهمية إجراء دراسات لتكاليف جميع أشكال العنف ضد المرأة، وخاصة العنف الزوجي؛
- بناء قدرات الدول العربية على احتساب التكاليف؛
- الاستثمار في مسح مكرّس لعنف الشريك وأثره الاقتصادي؛
- تعزيز قدرات مقدمي الخدمات (الشرطة والمحاكم والمرافق الصحية والمنظمات غير الحكومية والملاجئ) على رصد تكاليفهم المالية؛
- تعزيز قدرة مكاتب الإحصاءات الوطنية على إدماج مسائل العنف في المسوح؛
- تعزيز القدرة على وضع ميزانيات مراعية للجنسين في الوزارات والإدارات.

مقدمة

يهدف نموذج احتساب تكلفة العنف الزوجي المُتوخى للدول العربية إلى: (أ) تقدير التكلفة السنوية لتقديم الخدمات في قطاعات مختارة، كالصحة والأمن والخدمات الاجتماعية؛ و(ب) وضع تقديرات كلّية لخسارة الإنتاجية؛ و(ج) تقدير التكلفة السنوية للعنف الزوجي على مستوى الأسرة المعيشية الناجمة عن الإنفاق على الرعاية الطبية والنفقات القانونية والدخل المفقود بسبب خسارة العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر.

يستند النموذج الاقتصادي المقترح إلى ما يمكن تحقيقه في المنطقة العربية ويأخذ في الاعتبار الأطر القانونية والسياساتية وينظر في مسألة الافتقار إلى نُظم المعلومات الإدارية القوية في القطاعات المسؤولة عن التصدي للعنف ضد المرأة ومدى توفر البيانات الاجتماعية-الاقتصادية.

يقترح هذا التقرير، استناداً إلى استعراض المنهجيات الدولية، نموذجاً لاحتساب التكاليف يناسب المنطقة العربية ويحدد البيانات المطلوبة. ويشمل النموذج تكاليف العنف الزوجي التالية:

- العدالة (الشرطة، إجراءات المحاكم، العقوبات)؛
- الصحة (البنية التحتية، التكلفة المادية، الموظفون)؛
- الخدمات الاجتماعية (الخطوط الساخنة، الملاجئ، مراكز المعلومات)؛
- التعليم (خدمات تعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة)؛
- الدخل المفقود (خسارة وقت العمل، وقت الغياب الفعلي عن العمل، خسارة عمل الرعاية غير مدفوع الأجر)؛
- التكلفة الميعشية على الأسرة (إنفاقات من أموال الأسرة على الخدمات، بما في ذلك على الأدوية والنقل والعلاج).

واستناداً إلى البحوث العالمية، توسّع الدراسة فهم تكلفة العنف ضد المرأة والجهود التي تبذلها الدول العربية للتصدي لها والوفاء بالالتزامات الدولية.

والدراسة جزء من مشروع إقليمي يتكون من مرحلتين. تشمل المرحلة الأولى دراستين. الأولى هي تقرير عن وضع المرأة العربية أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومعهد الدراسات النسائية في الجامعة اللبنانية الأميركية. ويُسلّم هذا التقرير بأن العنف ضد المرأة سلسلة متصلة، ويمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفة وأن ترتكبه جهات فاعلة متعددة داخل المنزل وخارجه. ويخلُص إلى أن العنف الجسدي والعاطفي والجنسي من الزوج في إطار العلاقة الزوجية هو الأكثر شيوعاً من بين أشكال العنف التي تعاني منها المرأة في المنطقة العربية.

ومن النتائج الرئيسية المستخلصة أن من الأهمية تقدير تكلفة العنف كأداة للدعوة للتصدي لتبعات هذا العنف على المرأة. وتوصي الدراسة بأن فهم التكلفة النقدية لهذا العنف، إلى جانب الإقرار بأنه يشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان، يمكن أن يزودّ صانعي السياسات بصورة كاملة عن آثاره على الفرد والمجتمع والاقتصاد الوطني. ولتنفيذ هذه التوصية، ينبغي وضع نموذج احتساب للتكلفة للمنطقة ككل يمكن أن تطبّقه الحكومات.

وتستند الدراسة الحالية، وهي الدراسة الثانية في المرحلة الأولى من المشروع، إلى الجهود السابقة وتركّز على العنف الزوجي، المعروف أيضاً باسم عنف الشريك[1]. وتضع نموذجاً اقتصادياً أساسياً وخيارات لتقدير تكلفة عنف الشريك.

أما في المرحلة الثانية من المشروع فسيجري بناء قدرات الدول العربية على إدراك أهمية تقدير تكلفة العنف ضد المرأة كأداة لتغيير السياسات. وسيُجرّب في هذه المرحلة النموذج الاقتصادي في بلد واحد على الأقل وتُدعم بلدان أخرى لاستخدام المعلومات عن تكاليف العنف للقيام بإصلاحات على المستوى الوطني.

أولاً- لمحة عامة عن تكاليف العنف الزوجي

تتألف التكاليف الاقتصادية للعنف الزوجي أساساً من تكاليف مباشرة وغير مباشرة يمكن تحديد قيمة نقدية لها بسهولة (ملموسة) أو (غير ملموسة). ويمكن تقسيم التكاليف على النحو التالي:

- **تكاليف ملموسة مباشرة** تمثّل النفقات النقدية للتخفيف من آثار العنف الزوجي أو الحيلولة دونه، ويمكن تقديرها من خلال قياس السلع والخدمات المستهلكة وضربها بتكلفة الوحدة. وهذه هي التكاليف التي تتكبّدها النساء فُرادى؛
- **تكاليف غير ملموسة مباشرة** تمثّل الآثار الناجمة عن العنف التي لا يمكن تحديد قيمة لها بسهولة. مثلاً، الألم والمعاناة والإهانة التي تعاني منها الناجيات من العنف ولكن من الصعب تحديدها كميّاً من الناحية النقدية؛
- **تكاليف ملموسة غير مباشرة** تنتج عن العنف لكنها لا تُتكبّد كنفقات مباشرة بل تشتمل خسارة الإمكانات. فمثلاً، الدخل المفقود بسبب خسارة العمل يمثّل خسارة لفرصة الإنفاق على خدمات وسلع هناك حاجة لها/مرغوبة؛
- **تكاليف غير ملموسة غير مباشرة** تنتج بشكل غير مباشر عن العنف الزوجي ولا يمكن تحديد قيمة نقدية لها بسهولة. فمثلاً، قد يكون صعباً التحديد الكمي لأوجه العجز الإدراكي وتعاطي المخدرات ومشاكل الصحة العقلية التي سيعانيها الجيل المقبل نتيجة هذا العنف[2].

ومن الضروري أن يأخذ إطار تحديد التكاليف بالاعتبار الأعباء المتكبدة على مختلف المستويات. فسواء كانت التكلفة تشير إلى تلك الناجمة عن عدم اتخاذ إجراءات (الأثر الاجتماعي-الاقتصادي الذي ينتجه العنف الزوجي) أو إلى تكلفة اتخاذ إجراءات (تنفيذ سياسات لمعالجة العنف الزوجي، بالإضافة إلى التكاليف الملموسة المباشرة الأخرى من مثل الإنفاقات من الأموال الخاصة التي تتحملها الناجيات من العنف) سيتحملها عدد من الجهات على النحو المبين في الشكل 1.

---

1 تمشياً مع الدراسة الأولى للمشروع الإقليمي "تقرير حول وضع المرأة العربية لعام 2017: العنف ضد المرأة: ما حجم الضرر؟"، (E/ESCWA/ECW/2017/2)، ستستخدم هذه الدراسة مصطلحي العنف الزوجي وعنف الشريك بالتبادل. يستخدم مصطلح عنف الشريك في الغرب للإشارة إلى المتزوجيْن وغير المتزوجيْن. وفي المنطقة العربية، ولغرض هذا المشروع، يُستخدم عنف الشريك للإشارة إلى المتزوجيْن أو المخطوبيْن.

2 Tanis Day, Katherine McKenna and Audra Bowlus, "The economic costs of violence against women: an evaluation of the literature" موجز وضعه خبراء تحضيراً للدراسة المتعمقة التي أجراها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، 2005.

الشكل 1- من الذي يتحمل تكاليف العنف الزوجي؟

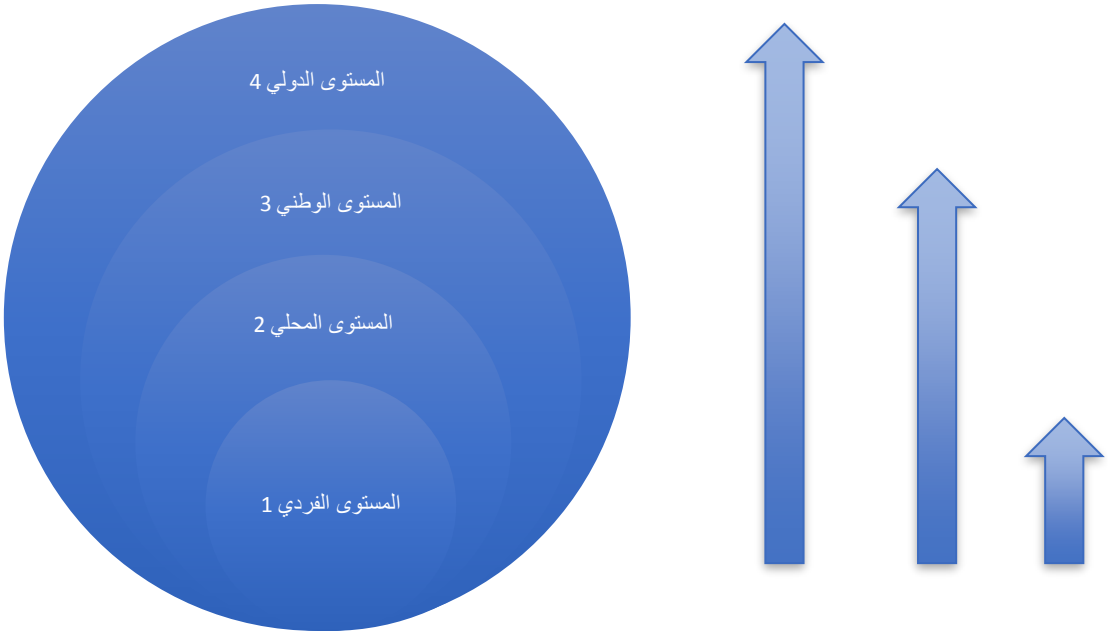

الجدول 1- نوع التكاليف حسب المستوى

المستوى	من الذي يتحمل التكاليف	التكاليف المباشرة	التكاليف غير المباشرة	التكاليف غير الملموسة
الفردي	الناجيات من عنف الشريك ومرتكبوه والأفراد الآخرون (أفراد الأسرة والأقران والجيران)	المصاريف من الأموال الخاصة	الدخل المفقود (أيام العمل المفقودة)، خسارة التعليم (أيام الدراسة المفقودة)، خسارة العمل المنزلي	المعاناة، الألم، الوفيات المبكرة، الآثار النفسية السلبية على الناجيات من العنف وأطفالهن وغيرهم ممن يشهدون العنف، بمن فيهم أفراد الأسرة الأكبر سناً
المحلي	أفراد المجتمع المحلي (المدارس، أماكن العمل)	أنشطة الوقاية، توفير الخدمات	خسارة الإنتاجية، انخفاض جودة القوة العاملة، انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة	خسارة رأس المال البشري على المدى الطويل
الوطني	الحكومة، المنظمات غير الحكومية	أنشطة الوقاية، توفير الخدمات، الملاحقة القضائية	خسارة الإنتاجية	خسارة رأس المال البشري على المدى الطويل مما يؤثر على النمو الاقتصادي والتوتر الاجتماعي وانخفاض التماسك الاجتماعي
الدولي	المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية	أنشطة الوقاية، توفير الخدمات، الملاحقة القضائية		

ثانياً- نُهج ومنهجيات احتساب التكاليف

يمكن أن يعتمد النموذج الاقتصادي لتقدير التكاليف المتعددة للعنف الزوجي نهجين. يركز الأول على احتساب تكلفة الأثر الاجتماعي-الاقتصادي للعنف ضد المرأة، وهو يحاول تقدير تكلفة عدم اتخاذ إجراءات أو تكلفة المشكلة. أما النهج الثاني فيركز بشكل أضيق على تقدير تكلفة تنفيذ السياسات الرامية إلى الحيلولة دون وقوع العنف وإلى معالجته؛ أي أنه يركّز على تكلفة العمل أو تكلفة الحل.

ويشير احتساب تكلفة المشكلة إلى فهم التكاليف الأوسع لعنف الشريك التي يتكبّدها الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والدول؛ بينما يهدف احتساب تكلفة الحل إلى فهم التكاليف المرتبطة بتنفيذ قوانين وسياسات موضوعها العنف ضد المرأة، بما في ذلك توفير الخدمات[3].

ألف- احتساب تكلفة الأثر أو تكلفة عدم اتخاذ إجراءات

يقدّر احتساب تكلفة الأثر الوقع الاجتماعي-الاقتصادي الكامل للعنف الزوجي بمعايير نقدية. ويقيّم هذا النهج الشامل آثار العنف الزوجي (تكاليف متعددة الطبقات) استناداً إلى تجارب الناجيات من العنف.

كما يقيس على أكمل وجه ممكن التكاليف المباشرة وغير المباشرة والملموسة وغير الملموسة للعنف الزوجي على الناجيات من العنف وأسرهن والمجتمع المحلي والمجتمع ككل؛ مثلاً، الإنفاقات من الأموال الخاصة (رسوم خدمات الدعم أو المواصلات أو المأوى) وقيمة العمل المفقود المدفوع الأجر أو غير المدفوع الأجر.

ويتطلب تطبيق هذا النَهج في الحالة المثالية توفر إحصاءات على المستوى الوطني عن مدى انتشار العنف الزوجي بالإضافة إلى معلومات عن تواتر حدوثه، وعن استخدام الناجيات من العنف للخدمات، ورسوم الخدمات، وتكاليف المواصلات والتغيُّب عن العمل، من بين جملة أمور أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، في الحالة المثالية تكون المعلومات متوفرة عن شدة التأثيرات أو عن كيفية تأثر حياة الناجيات، إلى جانب هوية الجهات الرئيسية التي تتحمل التكاليف ومعرفة الميزانيات العامة.

ولتقدير التكاليف على مختلف المستويات، تتوفر مجموعة من المنهجيات. وكما هو مبين في تقرير وضع المرأة العربية (الدراسة الأولى في المرحلة الأولى)[4]، تتراوح المنهجيات من المحاسبة السهلة المباشرة إلى الاقتصاد القياسي المعقد لتقدير تكلفة أثر العنف على مؤشرات اقتصادية رئيسية مثل المشاركة في القوى العاملة، والناتج الاقتصادي والإنتاجية وخسارة رأس المال البشري.

---

3 UN Women, The costs of violence: understanding the costs of violence against women and girls and its response – selected findings and lessons learned from Asia and the Pacific (Bangkok, Regional Office for Asia and Pacific, 2013). Available from http://asiapacific.unwomen.org/~/media/Field%20Office%20ESEAsia/Docs/Publications/2014/1/UNW_The_Costs_of_Violence_FINAL%20pdf.pdf.

4 "تقرير حول وضع المرأة العربية لعام 2017: العنف ضد المرأة: ما حجم الضرر؟" (E/ESCWA/ECW/2017/2).

الشكل 2- منهجيات لتقدير تكلفة العنف الزوجي

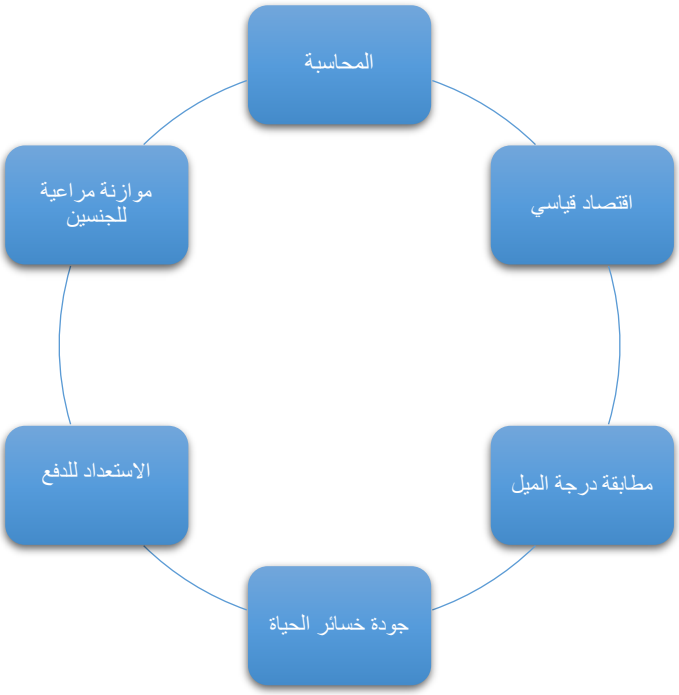

يرد تلخيصٌ للمنهجيات في الجدول أدناه[5،6،7].

الجدول 2- وصف مختصر لمنهجيات احتساب التكلفة

المنهجية	الوصف
منهجية المحاسبة	تستخدم تكلفة الوحدة لخدمة أو متغير العِوَض مضروبة أو مضروباً بالعدد الإجمالي للأشخاص المتضررين. تُستخدم، مثلاً، لتقدير تكلفة تقديم الخدمات، والإنفاقات من الأموال الخاصة، والدخل المفقود بسبب العنف الزوجي.
طرق الاقتصاد القياسي	تُستخدم لتقدير أثر التغيير في تجربة عنف الشريك على الإنتاجية أو المشاركة في قوة العمل. وتُستخدم تقنيات الانحدار الإحصائي المختلفة لتحديد التكاليف الملموسة وغير الملموسة، كالخسارة الناجمة عن الوفيات المبكرة.
مطابقة درجة الميل	طريقة اقتصاد قياسي محددة، وهي طريقة غير معلمية (غير بارامترية) (لا تفترض أن للمتغيرات توزيع طبيعي). تُستخدم لتحديد التكاليف الاجتماعية والصحية للعنف الزوجي

5 الاطّلاع على المراجعات التالية للحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن المنهجيات المختلفة. Nata Duvvury and Caren Grown with Jennifer Redner, Intimate Partner Violence Costs of at the Household and Community Levels: An OperationalFramework for Developing Countries (Washington, D.C., International Center for Research on Women, 2004).

6 Alys Willman, “Valuing the impacts of domestic violence: a review by sector”, in The Costs of Violence, Stergios Skaperdas, Rodrigo Soares, Alys Willman and Stephen C. Miller, eds. (Washington, D.C., World Bank, 2009).

7 Nata Duvvury and others, “Gender equality and development: intimate partner violence – economic costs and implications for growth and development”, Women’s voice, agency, & participation research series, No.3, (Washington, D.C., World Bank, 2013).

الجدول 2 (تابع)

المنهجية	الوصف
الاستعداد للدفع	يُستخدم لتقدير التكاليف غير الملموسة المباشرة للألم والمعاناة على المدى الطويل. بناءً على افتراضات حول قيمة الحياة وعلى ما يكون المرء مستعداً لدفعه لاجتناب خطر العنف أو يقبله تعويضاً عن الصدمة الجسدية والعقلية.
سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة	يقيس سنوات الحياة المفقودة بسبب الوفاة والعجز والاعتلال المزمن. هذه المنهجية مفيدة بخاصة لتحديد العبء الصحي لعنف الشريك مقارنة بظروف صحية أخرى كأمراض القلب أو السرطان.

وتُقولِب الاعتبارات الإقليمية أيضاً اختيار تقديرات/منهجيات التكاليف. فحيث يكون عنف الشريك متأصلاً بعمق في الممارسة الاجتماعية، تكون الخطوة الأولى تحديد أثره على قدرات المرأة. ولتشجيع واضعي السياسات على اتخاذ إجراءات، من الضروري تبيان العواقب والتكاليف النقدية المرتبطة بالعنف. ويمكن أن يركز التقدير الأولي للتكاليف على التكاليف الفردية والأسرية وهي: تكاليف ملموسة مباشرة يتكبّدها الفرد، وتكاليف ملموسة غير مباشرة (التغيّب عن العمل، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والتغيّب عن المدرسة)، وتكاليف غير ملموسة مباشرة (خسائر الإنتاجية كما تبدو في التباين في الدخل كمؤشر غير مباشر). ومن شأن توفّر البيانات أن يحدّد مدى إمكان تبني نَهج الاقتصاد القياسي منهجية رئيسية.

باء- نموذج تكلفة الحل أو احتساب تكلفة الوحدة

تشير تكلفة الحل إلى احتساب تكلفة الوحدة. فهي تحتسب التكاليف المباشرة الملموسة الإجمالية للسلع أو الخدمات المستخدمة (أو المخطط استخدامها في المستقبل) في التصدي للعنف الزوجي، وذلك بتحديد التكلفة لكل وحدة من الخدمات ذات الصلة وضرب ذلك بمعدل الاستخدام.

في الوضع المثالي، تكون تكلفة الوحدة للخدمات الحكومية معروفة لدى المؤسسات العامة ومستخدمة من قبلها. غير أن الدراسات في البلدان النامية وجدت أن الحكومات تفتقر في كثير من الأحيان إلى الأدوات الضرورية لتتبع تكاليف الخدمات الموجّهة إلى الناجيات من العنف (مقابل الخدمات الصحية والخدمات القانونية العامة). وفي كثير من الحالات، لا تكون الحكومات هي المقدّمة الرئيسية للخدمات، ما يزيد من صعوبة احتساب تكلفة الوحدة. ومن بالغ الأهمية أيضاً فهم مدى الطلبات غير المُلبّى، من خلال التقييم الانتقادي للخدمات المتوفرة التي يمكن الحصول عليها وبأسعار معقولة.

ولا يتطلب هذا النهج بالضرورة بيانات وطنية عن العنف الزوجي، لكنه يتطلب معلومات عن الخدمات و/أو الأنشطة ذات الصلة ومدى استخدامها (عدد الوحدات المستهلكة) وتكاليف كل وحدة.

وتشمل منهجيات احتساب تكلفة الوحدة النهج المحاسبي السالف الذكر، ووضع الميزانيات المراعية للجنسين التي سنُبحث أدناه. وللتأكيد مرة أخرى، تركّز منهجية المحاسبة على تقدير تكلفة الوحدة الواحدة لكل خدمة من الخدمات وضربها بعدد السكان المتضررين (معدل الانتشار). وتستند تكلفة الوحدة إلى النفقات الرأسمالية والعمالة والمواد الخام المتكبّدة في تقديم الخدمة، مقسومة على عدد من تلقوا الخدمة. وثمة خيار آخر هو اشتقاق تكلفة الوحدة استناداً إلى الوقت اللازم والمواد اللازمة لتلبية احتياجات امرأة واحدة. وبما أن خدمات كالصحة أو الشرطة متاحة للجميع، من الضروري أيضاً معرفة نسبة الحصول على الخدمة بسبب العنف

(المعروفة بـ "معدل الاستخدام"). وتعرف هذه الطريقة بأنها من-أسفل-إلى-أعلى؛ بينما، في كثير من الأحيان، يتركّز وضع الميزانيات المراعية للجنسين على مستوى أعلى هو مستوى الميزانيات الوزارية أو الحكومية.

جيم- نَهج وضع الميزانيات المراعية للجنسين لاحتساب التكلفة

وضع موازنة مراعية للجنسين أداة تستخدم في الميزانيات الحكومية عبر كافة دورة الموازنة، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير. ويحدد هذا النَهج الثغرات في الخدمات أو السياسات، ومكامن الضعف أو غياب نُظم الإحالة و/أو البروتوكولات اللازمة لتحسين إدارة الخدمات المتخصصة العامة والخاصة التي يمكن للناجيات من العنف الحصول عليها. ويتطلب هذا النَهج معرفة بمستويات التدخلات المختلفة، من السلطة التشريعية والشرطة، إلى وضع الميزانيات والخدمات[8].

ولا يهدف نَهج وضع موازنة مراعية للجنسين تحديد مجمل التكاليف النقدية بل تقديم صورة أوضح عن الموازنة للخدمات المتصلة بعنف الشريك. كما أنه يوفر معلومات لتمكين تنفيذ أفعل وأكفأ للسياسات. وينظر في الثغرات الموجودة في القوانين والسياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وبعنف الشريك حيثما ينطبق ذلك، وكذلك في الموارد المخصّصة للخدمات ذات الصلة ومصادر التمويل وما إذا كانت هذه الموارد كافية.

وتشمل البيانات المطلوبة معرفة الخدمات المُقدّمة أو المخطط لها/المتاحة المتعلقة بعنف الشريك، والقوانين والسياسات الحالية المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وميزانيات الوزارات والإدارات والهيئات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية المشاركة في التصدي لعنف الشريك.

دال- تحديد إطار احتساب التكاليف

تعتمد المنهجية المطبّقة على هيكل الاقتصاد ومدى تغلغل علاقات السوق أو اقتصاد التبادل. ومدى مشاركة المرأة في الإنتاج للسوق أمر أساسي. فنسبة مشاركة الإناث في المنطقة تبلغ نحو 25 في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 50 في المائة، ما يشير إلى أن معظم النساء لا يشاركن في أنشطة السوق[9]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يقرب من 38 في المائة من النساء العاملات يعملن في وظائف معرّضة للخطر، تشمل، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، "العمل لحسابهن الخاص" و"المساهمة في العمل الأسري"[10]. وإذا كانت مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة وتركّز على إنتاج أغذية الكفاف أو الإنتاج المحلي، التي لا تقدر قيمتهما صراحة، يحتمل أن تكون البيانات محدودة للغاية، ما يحدّ من اختيار المنهجيات. فمثلاً، تتطلب منهجيات الاستعداد للدفع مفهوماً متطوراً لقيمة الحياة على أساس هيمنة الأرباح القائمة على السوق كما إلى أحكام مدنية أو عقابية للأضرار.

وتتطلب العملية المناسبة لاحتساب التكلفة ما يلي: (أ) أهدافاً محددة بوضوح؛ و(ب) المستوى الأنسب للاحتساب الإجمالي؛ و(ج) تعريفاً عملياً للعنف الزوجي يلتقط تجارب أكبر عدد من النساء والفتيات؛ و(د) تعريف

8 UN Women, Manual for Costing a Multidisciplinary Package of Response Services for Women and Girls Subjected to Violence, prepared by UN Women Regional Office for Asia and the Pacific (Bangkok, 2013).

9 UN Women, Country Gender and Economic Profiles, prepared by the Spring Forward for Women Programme of European Commission and UN Women for the Southern Mediterranean Region (2016), p. 3.

10 المرجع نفسه.

الخدمات المتاحة وسلوك الناجيات من العنف في التماس المساعدة لتحديد أفضل الخدمات؛ و(هـ) تحديد ومسح البيانات المتاحة.

ثالثاً- نموذج لاحتساب التكلفة للمنطقة العربية

ألف- الغرض من نموذج التكلفة

تقرر عوامل عدة نموذج احتساب التكلفة المناسب لتحديد التكاليف الاقتصادية/النقدية للعنف الزوجي. ومن هذه العوامل معرفة بيئة السياسات التي تتناول العنف ضد المرأة وإطارها التشريعي. ويشير تقرير وضع المرأة العربية إلى أن هناك في أنحاء المنطقة مفهوماً ضيقاً لأنواع السلوكيات التي تشكّل العنف، إذ هناك تركيز على العنف الجسدي و/أو الإيذاء النفسي في الأسرة، وإلى حد ما العنف الجنسي في المجتمع المحلي. لكن البيانات الموجودة عن هذه الظواهر محدودة، فثلث البلدان في المنطقة فقط يُجري وحدة المسح الديمغرافي والصحي المعنية بالعنف الأسري مرة واحدة على الأقل (الأردن وتونس والسودان ومصر والمغرب واليمن). أما البيانات عن العنف ضد المرأة في الأماكن العامة أو ضمن المؤسسات التعليمية أو مؤسسات الأعمال فمتناثرة.

وهناك عامل آخر هو عمق البيئة القانونية والسياساتية لتوفير الخدمات التي تتصدى للعنف وتعالجه وتحول دونه. ففي حين تتخذ الشرطة في معظم البلدان إجراءات إزاء العنف المُبلّغ عنه، إلا أن مستوى الإبلاغ من النساء منخفض[11]. وهناك مدخل آخر هو قطاع الصحة، ذلك أنّ نسبة كبيرة ممن يتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي يصبن بأذى جسدي. لكن التعرّف عليهن صعب، لأن في كثير من الأحيان لا يبلّغ عن العنف، كما أن العاملين في مجال الصحة لا يستكشفون بصورة منتظمة ما إذا كان العنف هو العامل الأساسي للاصابة. ومن هنا، يحدّ الافتقار إلى أطر تشريعية وسياساتية من نطاق الخدمات المتاحة للناجيات من العنف[12].

وهناك افتقار إلى بيانات إدارية عن عدد من يستفدن من خدمات المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية وتكلفة تقديم الخدمة لكل امرأة. وفي غياب بيانات محددة، قد توفّر دراسات أخرى تقديرات لتكاليف الدعم القانوني (الشرطة والمحاكم ومؤسسات المساعدة القانونية) أو الخدمات الطبية (علاج الإصابات وتقديم المشورة والتعافي العلاجي) أو الخدمات الاجتماعية (الملجأ/السكن المؤقت والطويل الأجل، والتدريب المهني، وبرامج كسب العيش). ومن شأن توفر بيانات كهذه تحديد ما إذا كان بالإمكان تطبيق نَهج محاسبي أم نَهج اقتصاد-قياسي[13].

11 "تقرير حول وضع المرأة العربية لعام 2017: العنف ضد المرأة: ما حجم الضرر؟" (E/ESCWA/ECW/2017/2).

12 المرجع نفسه، الفصلان الثاني والثالث.

13 Nata Duvvury and others (2013), op. cit.

الجدول 3- إطار تقديرات التكاليف المحتملة

البيانات	المنهجية	التكلفة
بيانات الاستخدام على المستوى الإقليمي/الوطني، المخصصات للخدمات في الموازنة **تكاليف الوحدة الواحدة** **الخدمات من مصادر ثانوية**	المحاسبة الاقتصاد القياسي	التكلفة المباشرة لتقديم الخدمات
مسح عن العنف: الانتشار، الإصابات، النتائج المتعلقة بالصحة **بيانات ثانوية عن آثار الإصابات على العمل والدخل**	الاقتصاد القياسي مطابقة درجة الميل	الأثر على الإنتاجية الدخل المفقود التكاليف الصحية
مسح مخصص للتكلفة: الانتشار، الحوادث، الإنفاقات، العمل المفقود، الدخل، الخ	المحاسبة الاقتصاد القياسي مطابقة درجة الميل سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة	المصاريف من الأموال الخاصة الدخل المفقود بسبب العمل المفقود الأثر على الإنتاجية الإيرادات المفقودة الأثر على الأداء المدرسي خسارة العوائد الضريبية التكاليف الإدارية
بيانات طولية: الآثار على الأطفال، وأثر الإعاقة الطويل الأجل على العمل والإنتاجية	الاقتصاد القياسي مطابقة درجة الميل سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة الاستعداد للدفع/لقبول التعويضات	الأثر المتخطي للأجيال على الأطفال: تكلفة جرائم الأحداث، رأس المال البشري للأطفال، الألم والمعاناة والخسارة في جودة الحياة.

وعلى وجه العموم، قاعدة المعلومات في المنطقة العربية عن العنف ضد النساء والفتيات، وخاصة العنف الزوجي وعواقبه، مجزأة وغير موثوقة. ونظراً للثغرات في المعلومات، يتطلب التقدير الصحيح للتكاليف الاقتصادية جمع بيانات أولية من النساء والخدمات. ولتقدير تكاليف تقديم الخدمات، سيكون نَهج المحاسبة أو نَهج الاقتصاد القياسي مفيداً. ولكون الخدمات المتوفّرة بدائية يحتمل ألا يُسفر وضع موازنة مراعية للجنسين عن تقديرات موثوقة للتكاليف الملموسة المباشرة.

ومن شأن الاستجابة المحدودة أن تضعف عملية تقدير التكلفة، إذ أن ذلك سيؤدي إلى تبخيس قدر الموارد المطلوبة لتلبية احتياجات من يتعرضن للعنف تلبية كاملة. ولذا قد يكون من الأفضل عرض التكلفة على أنها المستوى الحالي للاستثمار في الخدمات.

وعلى الرغم من ندرة البيانات المطلوبة للنموذج الاقتصادي، تتيح المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة فرصة للدول الأعضاء لتحسين جمع البيانات وتحقيق الأهداف الوطنية. فمثلاً، فيما يتعلق بالمقصد 5-4، جمع العراق بيانات عن نسبة الوقت المستغرق في الرعاية غير المدفوعة الأجر، فوجد أنها في

عام 2017 بلغت 24.10 في المائة للنساء، مقابل 4.7 في المائة للذكور من عمر 10 سنوات فما فوق[14]. وإذا لم تتوفر بيانات كهذه، يمكن استخدام المؤشرات كبدائل للمعلومات الناقصة.

باء- تقديرات محددة للتكلفة

ترد في الجدول 4 أنواع التكاليف التي يمكن تقديرها على كل مستوى من مستويات التحليل (الفرد/الأسرة المعيشية، المجتمع المحلي/الطرف الثالث، الوطني).

الجدول 4- التكاليف ومتطلبات البيانات حسب مستوى التحليل

	فئة التكلفة	نوع التكاليف	متطلبات البيانات
تكاليف تقع على الفرد/الأسرة المعيشية			
	المصاريف من الأموال الخاصة		الإنفاقات الفعلية على وسائل المواصلات والمواد وجميع الرسوم المدفوعة لكل خدمة مقدمة لكل حادث عنف
	الطبية	الرعاية في غرف الطوارئ العلاج في المستشفيات زيارة العيادات الخارجية العناية في دور الرعاية العناية بالأسنان رعاية الصحة النفسية الأدوية وسائل المواصلات سيارات الإسعاف العمليات الجراحية	
	العدالة الجنائية	السجن المثول أمام المحكمة أوامر الحماية الطارئة أوامر التقييد المؤقت الوضع تحت المراقبة أتعاب المحامين وسائل المواصلات	
	السكن والإيواء	الفندق المآوي الانتقالية الملاجئ السكن المأجور	
	الخدمات القانونية	الوساطة (غير رسمية/رسمية) الطلاق المستشار القانوني	

14 http://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/?indicator=5.4.1.

الجدول 4 (تابع)

	فئة التكلفة	نوع التكاليف	متطلبات البيانات
تكاليف تقع على الفرد/الأسرة المعيشية			
	الخدمات الاجتماعية	المشورة إعادة التأهيل	
	استبدال الممتلكات	الممتلكات التي تُصلح الممتلكات المستبدلة	النفقات الفعلية للممتلكات المستبدلة لكل حادث من حوادث العنف
	الأثر على الأطفال	خسارة الدراسة	عدد أيام الدراسة المفقودة لكل حادث الرسوم المدرسية السنوية المدفوعة العدد السنوي للأيام الدراسية
	الدخل المفقود		
	انخفاض الدخل المكتسب	أيام العمل المدفوعة الأجر المفقودة مباشرة بعد الحادث (للناجية من العنف ولمرتكبه ولغيره من البالغين) أيام العمل المدفوع الأجر المفقودة للحصول على الخدمات (للناجية من العنف ولمرتكبه ولغيره من البالغين)	عدد الأيام (المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر) التي تفقدها المرأة والزوج وأفراد الأسرة لكل حادث. عدد الأيام المفقودة للحصول على الخدمات لكل حادث (المرأة، الزوج، أفراد الأسرة الآخرون) المتوسط المرجح لأجور النساء والرجال
	خسارة الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي	أيام الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي مباشرة بعد الحادث للناجيات من العنف. أيام العمل المنزلي المفقودة للحصول على الخدمات (للناجية من العنف وغيرها من النساء)	عدد الأيام المفقودة من العمل المنزلي الذي تؤديه المرأة لكل حادث عدد الأيام المفقودة للحصول على الخدمات الأجور في السوق المنسوبة
	خسارة الإنتاجية	الانخفاض في المخرجات لكل انخفاض في مدخلات العمل (للمرأة والزوج والبالغين الآخرين) في مشروعات الأسرة المعيشية	انخفاض المخرجات لكل مدخل من مدخلات عمل المرأة والزوج وغيرهما من البالغين في مشروعات الأسرة المعيشية عدد المرات التي يتأخر فيها الفرد/يغادر مبكراً، يفتقر إلى التركيز والمدة الزمنية عدد المرات التي تحدث فيها حوادث والمدة الزمنية للعجز عن العمل
المجتمع المحلي/الطرف الثالث			
	تكلفة توفير الخدمات		الميزانيات التشغيلية لكل خدمة النسبة من التكلفة الإجمالية الناجمة عن العنف الأسري متوسط تكلفة الوحدة الواحدة على أساس تكلفة الموارد البشرية لكل خدمة (الوقت والراتب والتدريب، الخ) والتكاليف الرأسمالية لكل خدمة نسبة المستفيدات من الخدمة متوسط عدد أيام الخدمة التي حُصل عليها

الجدول 4 (تابع)

	فئة التكلفة	نوع التكاليف	متطلبات البيانات
المجتمع المحلي/الطرف الثالث			
	التكاليف الطبية	الرعاية في غرف الطوارئ العلاج في المستشفيات زيارة العيادات الخارجية العناية في دور الرعاية العناية بالأسنان رعاية الصحة النفسية الأدوية وسائل المواصلات سيارات الإسعاف العمليات الجراحية	
	العدالة الجنائية	السجن المثول أمام المحكمة أوامر الحماية الطارئة أوامر التقييد المؤقت الوضع تحت المراقبة المشورة إعادة التأهيل	
	السكن والإيواء	المآوي الانتقالية ملاجئ المشردين مستندات الصرف للفنادق	
	الخدمات القانونية	الوساطة الطلاق المستشار القانوني أوامر الحماية الطارئة	
	الخدمات الاجتماعية	المشورة إعادة التأهيل برامج التدريب المهني برامج كسب العيش معونات الدعم للتعليم برامج الرفاه	
قطاع الأعمال			
	خسارة الناتج	انخفاض الناتج خسارة الإنتاجية (الحضور إلى العمل بحالة غير جيدة) مقياس للحضور بحالة غير جيدة يُبرز الافتقار إلى التركيز، والوصول المتأخر إلى العمل ومغادرته في وقت مبكر والحوادث	أيام العمل المفقودة للناجية من العنف ومرتكبه والبالغين الآخرين المشاركين في دعم الناجية الناتج المتوسط/العامل/اليوم عدد الأيام التي يُفتقر فيها إلى التركيز، والوصول المتأخر إلى العمل ومغادرته في وقت مبكر، وما إلى ذلك. متوسط الوقت المتضرر بالدقائق والساعات عدد الموظفين المتضررين عدد الحوادث وعدد الأيام المتضررة

الجدول 4 (تابع)

	فئة التكلفة	نوع التكاليف	متطلبات البيانات
قطاع الأعمال			
	الإنفاقات على تقديم الخدمات المباشرة	خدمات المشورة المساعدة القانونية التدرب على المهارات حملات الدعوة	الإنفاقات الفعلية للبرامج
	الإنفاقات على فصل وتعيين وإعادة تدريب الموظفين	تكاليف الفصل من العمل تكاليف التوظيف تكاليف إعادة التدريب	الإنفاقات على الفصل للفرد الواحد مضروبة بعدد الأفراد تكاليف تعيين موظفين جدد تكاليف ورش العمل التدريبية
على المستوى الوطني			
	تكاليف الفرصة الكلية	التكاليف الكلية من الأموال الخاصة القيمة النقدية لإجمالي أيام العمل المفقودة القيمة النقدية لإجمالي أيام الرعاية المفقودة خسارة الأعمال للناتج	الوحدة الواحدة للإنفاقات للمرأة/الأسرة المعيشية/الحادث أيام العمل المفقودة (المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر) معدل الانتشار معدل الحوادث (عدد الحوادث لكل ناجية من العنف) خسارة الناتج لكلٍ من الأعمال/للقطاع
	خسارة الإنتاجية	الفروق في الإيرادات لمن يتعرضن للعنف انخفاض المشاركة في القوى العاملة خسارة رأس المال البشري بين الأجيال	الأرباح السنوية لجميع النساء المشاركة في القوى العاملة الأداء التعليمي للأطفال من أسر معيشية تعاني العنف
	التكلفة الإجمالية لتقديم الخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية الأخرى	الإنفاقات الإجمالية على الخدمات إجمالي برامج الرعاية الاجتماعية للناجيات من العنف إنفاق الأعمال على البرامج المتعلقة بالعنف	تكلفة الوحدة عبر القطاعات تكلفة الوحدة لبرامج الوقاية تكلفة الوحدة لبرامج الرعاية معدل الانتشار معدل الاستفادة معدل وقوع الحوادث

جيم- نموذج التكلفة الاقتصادية للمنطقة

يمكن تلخيص التكاليف المبينة أعلاه في نموذج لكافة التكاليف المباشرة وغير المباشرة الملموسة (المشار إليها فيما يلي "المالية") للعنف الزوجي على النحو التالي:

$$FCMW= TCH+TCSP+TCB \quad (1)$$

التكاليف المالية للعنف الزوجي= إجمالي التكاليف للأسرة المعيشية + تكاليف تقديم الخدمة على مستوى المجتمع المحلي+ إجمالي التكاليف لقطاع الأعمال (1).

في هذا النموذج المبسط، هناك خطر الوقوع في خطأ الاحتساب المزدوج، إذ أن التكلفة للأسرة المعيشية هي أيضا تكلفة لقطاع لأعمال، كما قد تُحتسب نفقات المجتمع المحلي على تقديم الخدمات أيضاً في تكلفة تقديم الخدمات. ومن المفيد اعتبار العناصر الثلاثة للتكلفة الإجمالية مداخل للبدء في تقدير التكلفة. وسيحدد توفر البيانات مدى اكتمال تقدير التكاليف على مستوى الأسرة المعيشية ومستوى المجتمع المحلي ومستوى قطاع الأعمال.

في المعادلة 1، تُعرض عناصر التكلفة الإجمالية على أنها متساوية، وذلك افتراض تبسيطي آخر. وقد يتفاوت الوزن النسبي لتكاليف الأسر المعيشية وتكاليف تقديم الخدمات والتكاليف للأعمال تبعا لهيكل الاقتصاد ودرجة تغلغل السوق وثقافة التماس المساعدة من جانب الناجيات من العنف وعمق التصدي له من الحكومة والمجتمع المحلي.

1- نموذج التكلفة على الأسرة المعيشية

بالنسبة للأسرة المعيشية، التكاليف الأساسية التي يتعين النظر فيها هي الإنفاقات من الأموال الخاصة وانخفاض الدخل وخسارة العمل المنزلي وخسارة الإنتاجية. أي:

$$THC = \sum_{i=1}^{n} HCi (2)$$

THC إجمالي التكاليف للأسرة المعيشية وHC تكاليف الأسرة المعيشية

ولكل أسرة معيشية تكون معادلة التكلفة على النحو التالي:

$$HC = \sum_i \sum_j ps_{ij} + \sum_i \sum_j OPC_{ij} + \sum_i \sum_j wL_{ij} + \sum_i \sum_j w_j^* L_j^* + \sum_i \sum_j w_i \left[\left(\frac{h_{ij}}{N}\right) L_{ij}\right] + \sum_j w_i^* \left[\left(\frac{k_j}{A}\right) L_{ij}\right] + \sum_i \sum_j \left(\frac{MD_{ij}}{TD}\right) SF$$

حيث ps_{ij} = رسوم الخدمة i التي تدفعها المرأة بمفردها بعد الحادث j، و OPC_i = المدفوعات من الأموال الخاصة (للمواصلات والاتصالات وما إلى ذلك) للحصول على كل خدمة بعد الحادث j وكذلك أي نفقات تدفعها المرأة i لاستبدال الممتلكات، و L_i = عدد أيام العمالة الرسمية وغير الرسمية التي فقدها فرد من الأسرة المعيشية i لكل حادث j، و w_i = معدل الأجر الفعلي للفرد i في الأسرة المعيشية.

L^*_{ij} = عدد أيام العمل المنزلي التي فقدها فرد i من الأسرة المعيشية لكل حادث j، و w^*_i = الأجر المنسوب للعمل المنزلي، وh_{ij} = عدد ساعات العمل الفعلية بعد كل حادث j لكل فرد i من الأسرة المعيشية، وN = إجمالي عدد الساعات في يوم العمل، و k_j = عدد ساعات العمل المنزلي الفعلية بعد كل حادث j، و A = إجمالي عدد الساعات المطلوبة للعمل المنزلي، وMD_{ij} = عدد أيام الدراسة المفقودة لكل حادث j لكل طفل i، وTD = إجمالي عدد أيام الدراسة في السنة، وSF = المبلغ الإجمالي للرسوم المدرسية المدفوعة للسنة.

يمثل البندان الأول والثاني الإنفاقات من الأموال الخاصة للمرأة المفردة/الأسرة المعيشية في الحصول على الخدمة i. ويمثل البند الثالث الأيام المفقودة للعمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر للفرد i في الحادث j. أما بالنسبة للعمل غير المدفوع الأجر، فسيكون الأجر هو الأجر المنسوب في السوق. ويمثل البند الرابع الخسارة في أيام العمل المنزلي وتقدر قيمتها بالأجر المنسوب لتلك الخدمات في الاقتصاد (مثل الطهاة والعاملات في المغاسل) ويمثل البند الخامس الإنتاجية المفقودة، بحيث h_{ij} = عدد الساعات التي تقضيها المرأة i في العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر بعد وقوع الحادث j مقسوماً على العدد الإجمالي لساعات العمل في اليوم مضروباً بالعدد السنوي لأيام العمل. ويُكرر ذلك لكافة أفراد الأسرة المعيشية المتضررين الآخرين. ويمثل البند السادس قيمة خسارة العمل المنزلي، حيث k_j = عدد الساعات التي تقضيها المرأة في الأعمال المنزلية بعد الحادث j، مقسوماً على عدد الساعات التي تنفق عادة على الأعمال المنزلية، مضروباً بعدد أيام العمل التي فقدتها المرأة i مباشرة بعد الحادث j، مضروبا بمعدل الأجور المنسوب w*i. ويمثل البند النهائي الخسارة للأسرة المعيشية عندما يغيب الأطفال عن المدرسة. و MD_{ij} = عدد أيام الدراسة المفقودة لكل حادث. وTD = مجموع أيام الدراسة، وSF = مجموع الرسوم المدرسية المدفوعة.

2- نموذج تكلفة الخدمة المجتمعية

كما أشرنا سابقا، التكلفة الإجمالية لتقديم الخدمات المجتمعية هي مجموع تكاليف جميع الخدمات:

$$TCSP = \sum_{i=1}^{n} CSP_i - \sum_{i=1}^{n} ps_i$$

TCSP = تكاليف تقديم الخدمة المجتمعية

CSP_i = تكلفة تقديم الخدمة i المعطاة أدناه، وps_i = الرسوم التي تدفعها المرأة مفردة للخدمات.

ويمكن صياغة تكلفة تقديم كل خدمة على النحو التالي:

$$CSP = \sum_n \left\{\frac{wL+rK+p*RM}{C}\right\} * MV_i * u_t (5)$$

CSP = تكاليف تقديم الخدمة

حيث البسط هو الموازنة التشغيلية للخدمة، بما في ذلك تكلفة المرتبات (w = الأجر و L = عدد الموظفين) والتكلفة المادية، كتكلفة الإمدادات ومواد التدريب (p = السعر و RM = المقدار)، و rK = البنية التحتية وتكلفة المعدات. والمقام هو العدد الإجمالي للذين قدّمت لهم الخدمات، وتمثل النسبة تكلفة الوحدة، وتمثل MV_i عدد الناجيات من العنف الزوجي باستخدام الخدمة وu_t = عدد المرات التي تستخدم فيها الخدمة.

3- نموذج التكلفة التي يتكبدها قطاع الأعمال

يمكن التعبير عن التكلفة الإجمالية لقطاع الأعمال على النحو التالي:

$$TBC = \sum_{i=1}^{n} BCi (6)$$

TBC = التكلفة الإجمالية لقطاع الأعمال

ويمكن صياغة التكلفة لكل من الأعمال على النحو التالي:

$$C = \{\Sigma_i w_i [L_i - \Sigma_j (q_{ij} | N) L_{ij}]\} + (wL + rK + p * RM) (7)$$

C = التكلفة

q_{ij} = عدد الساعات التي عملت فيها المرأة i بعد الحادث j و N = إجمالي عدد ساعات العمل مضروباً بعدد الأيام التي فقدتها المرأة i بعد الحادث j. لاحظ أن هذا قد طُرح من أيام عمل المرأة i المعادلة لأيام العمل العادية (L_i)، أي أنه يمثل الخسارة في الناتج التي تتكبّدها الشركة.

البند الثاني هو إجمالي النفقات التي تتكبدها مؤسسة العمل لتوفير خدمات دعم للناجيات من العنف.

4- التكاليف على المستوى الوطني

لتقدير التكلفة الإجمالية للفرصة البديلة للعنف الزوجي، يمكن استخدام المعادلة التالية:

$$TOPPC = \left(\sum\nolimits_{\downarrow}(s=1)\right)^{\uparrow} n\left[(TFP * PV * IR * AVOPC) + \sum(TFP * PV * IR * COWDL) + CODL)\right]$$

حيث TOPPC = التكلفة الإجمالية للفرصة البديلة وTFP = إجمالي عدد السكان الإناث، وPV = معدل الانتشار الحالي لعنف الشريك للنساء[15]، وIR = معدل الإصابة أو عدد الوقائع/الحوادث المنفصلة لكل 100 امرأة، وAVOPC = متوسط الإنفاقات من الأموال الخاصة المتكبّدة لكل حادث لكل خدمة، وs = كل خدمة مفردة (الصحة والشرطة والمحكمة والسلطات غير الرسمية والملجأ)، وCOWDL = تكلفة أيام العمل المفقودة (العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع والعمل الإنجابي) لكل حادث، وCODL = تكلفة أيام الدراسة المفقودة لكل حادث.

ويمكن تقدير خسارة الإنتاجية باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي، بما في ذلك تطبيق الانحدار الإحصائي بطريقة أدنى المربّعات ذات الخطوتين، وهو أسلوب اقتصاد قياسي، على الإيرادات. أولاً، يُحدد متغيّر للعنف مُساعد instrumental (يتعلق بالعنف ولكن لا علاقة بالإيرادات له). ولهذا الغرض، يجرى انحدار لوجستي لتحديد المتغيرات المحتملة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعنف. والمتغيّرات المعتادة هي تعليم المرأة وتعليم الشريك والثروة أو الوضع الاجتماعي-الاقتصادي والسن ومشاهدة العنف أو التعرّض له في مرحلة الطفولة وعادات الشريك من حيث الشرب/المقامرة ومواقفه تجاه المرأة وتواتر الخلافات. وتُختبر المتغيّرات الهامة إحصائياً بالعلاقة مع العنف مقابل الإيرادات لتقييم متغيّر مُساعد للعنف يكون متيناً إحصائيا. ويمكن بعد ذلك اختبار معادلة الانحدار بطريقة أدنى المربّعات استنادا إلى معادلة Mincer القياسية، بما في ذلك متغيّرات مثل الموقع (ريفي/مديني) والثروة والتعليم وسنوات العمل والمهنة والعمر والمتغيّر المُساعد[16].

رابعاً- مصادر البيانات وخيارات احتساب التكلفة

لتنفيذ إطار حساب التكاليف المبين أعلاه، لا بد من استخلاص معلومات من مصادر متعددة، بما في ذلك ما يلي:

- بيانات أساسية مستمدة من مسوح إحصائية قائمة، مثل المسح الديمغرافي والصحي التي ينفّذ نموذجاً مشتركاً يتعلق بالعنف الأسري، ومسوح المؤشرات العنقودية المتعددة، ومسوح القوى العاملة، ومسوح قياس مستويات المعيشة (العراق والمغرب فقط)، ومسوح استخدام الوقت، والمسح الاجتماعي والصحي المتكامل للمرأة العراقية، وتقارير تعدادات السكان، وقاعدة بيانات الأجور العالمية التي توفرها منظمة العمل الدولية؛

15 يمكن أن تختلف الفئة العمرية للانتشار تبعاً لمصدر البيانات. إذا استخدم مسح اقتصادي وصحي أو دراسات منظمة الصحة العالمية، فإن الفئة العمرية هي 15-49. ولكن إذا استخدم مسح مخصص، فإن الفئة العمرية قد تكون واسعة النطاق من 18-60 أو من 18-64، تبعاً لمدى الحياة العملية للمرأة في بلدان معينة.

16 Andrew Morrison and Maria Beatriz Orlando, "The costs and impacts of gender-based violence in developing countries: methodological considerations and new evidence", Working Paper (Washington, D.C., World Bank, 2004).

- معلومات الموازنة من الوزارات الرئيسية؛
- وثائق مشاريع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية؛
- الوثائق والتقارير والإحصاءات ذات الصلة لتأطير الدراسة، بما في ذلك أية دراسات للانتشار أجريت في بعض البلدان العربية.

للاطلاع على مصادر المعلومات ووصف تفصيلي للمعلومات المطلوبة لاحتساب التكاليف، أنظر الجدول 5 أدناه.

الجدول 5- مصادر المعلومات لإطار احتساب التكاليف

مصادر المعلومات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات	المؤشرات المقاسة المواقف من ضرب الزوجة
المسح الاجتماعي والصحي **قاعدة البيانات العالمية المعنية بالعنف التي توفرها هيئة الأمم المتحدة للمرأة** http://evaw-global- database.unwomen.org/en/countries	انتشار وتواتر العنف الزوجي، النساء من الفئة العمرية 15-49 الإصابات النتائج الصحية (نساء وأطفال) النتائج الإنجابية حالة الصحة النفسية التماس المساعدة الوضع الوظيفي (الحالة الوظيفية) الوضع الاجتماعي-الاقتصادي
مسوح القوى العاملة وتقارير تعداد السكان وقاعدة بيانات الأجور العالمية التي توفرها منظمة العمل الدولية	المشاركة في القوى العاملة التوزيع القطاعي للعمالة التوزيع المهني الرواتب/الأجور
المسوح الوطنية في مجال الجريمة **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة** **https://www.unodc.org/gsh/en/data.html**	حالات القتل عدد من قتلهن شريك أو أحد أفراد الأسرة العمر والتعليم وحالة العمل
مسوح قياس مستويات المعيشة	انتشار الفقر إنفاق الأسرة على الصحة والتعليم والغذاء وما إلى ذلك. الأصول
مسوح استخدام الوقت	الوقت المُستغرق في العمل في القطاع الرسمي الوقت المُستغرق في الإنتاج الاقتصادي الأساسي للأسرة المعيشية، والإنتاج غير الأساسي وأعمال أخرى للحصول على دخل الوقت المُستغرق في الخدمات المنزلية غير المدفوعة الأجر لاستخدام الأسرة المعيشية الوقت المُستغرق في القيام بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر لأفراد الأسرة المعيشية

الجدول 5 (تابع)

مصادر المعلومات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات	المؤشرات المقاسة المواقف من ضرب الزوجة
مسح أولي للنساء فرادى يتركز على العنف الزوجي	انتشار العنف الزوجي بين المتزوجات ومن سبق لهن الزواج (يمكن أن يشمل أيضا المخطوبات) تواتر سلوكيات العنف عدد حوادث العنف التماس المساعدة في حالات الحوادث المصاريف من الأموال الخاصة بسبب العنف أيام العمل الاقتصادي المفقودة (القطاع الرسمي وغير الرسمي): المرأة، الزوج، أفراد الأسرة الآخرون أيام العمل المنزلي غير المدفوع الأجر المفقودة في الأسرة المعيشية: المرأة، الزوج، أفراد الأسرة الآخرون أيام الدراسة المفقودة: الأطفال والنساء الخروج من سوق العمل الخروج من التعليم
ميزانيات متكررة	وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة العدل وزارة التعليم (الابتدائي والتعليم العالي) وزارة السياحة وزارة الثقافة وزارة الشؤون الدينية وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية المجلس الوطني للمرأة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وزارة الشباب وسائل الإعلام وزارات رئيسية أخرى لها دور في الحيلولة دون العنف ضد المرأة أو التصدي له
وثائق مشاريع متعلقة بالعنف ضد المرأة تصدرها المنظمات الدولية العاملة في بلدان محددة	وزارة التعاون الدولي
وثائق مشاريع متعلقة بالعنف ضد المرأة تصدرها المنظمات غير الحكومية	المنظمات غير الحكومية ذات الصلة في البلد
مقابلات مع مقدمي الخدمات والوكلاء الرئيسيين في الحكومة (جهات التنسيق المعنية بالعنف ضد المرأة، وحدة التمويل في المؤسسة)	يُقرر تبعاً للمنهجية المختارة

لتقدير التكاليف الملموسة المباشرة وغير المباشرة للعنف الزوجي التي تقع على النساء فرادى وعلى الأسر المعيشية، لا غنى عن البيانات التفصيلية المحددة. وكما تبين من الجدول أعلاه، يوفّر المسح الديمغرافي والصحي معلومات مفيدة لاستكشاف العواقب الصحية للعنف (في العراق، المسح الاجتماعي والصحي المتكامل للمرأة يعادل المسح الديمغرافي والصحي). غير أن هذه المسوح لا تستكشف الآثار الاقتصادية المترتبة على العنف الزوجي – وخاصة الأثر على العمل الاقتصادي والمنزلي للمرأة – كما لا تبين الإنفاقات التي تتكبّدها المرأة/الأسر المعيشية. وفي حين قد يكون من الممكن تقدير الأثر على الإنتاجية (وبالتالي الناتج الاقتصادي) باستخدام بيانات المسح الديمغرافي والصحي، إلاّ أنه لن يكون بالإمكان تبيان الآثار الاقتصادية للعنف على العمل غير الرسمي. فتقدير هذه

الآثار يتطلب بيانات توفّر معلومات عن الإنتاجية حسب الحالة الصحية مصنّفة لكل من الجنسين. وفي غياب قواعد بيانات متقدّمة كهذه، قد يلزم إجراء مسح محدّد عن تجارب العنف والتكاليف التي تتكبّدها النساء والأسر المعيشية. وترد في الجدول 6 أدناه المعلومات التي تُستمد من استبيان موجه لهذا الهدف:

الجدول 6- المعلومات المطلوبة في استبيان موجه الهدف

نوع العنف	
العنف الزوجي (عنف الشريك)	العنف الجسدي العنف الجنسي العنف النفسي العنف الاقتصادي السلوكيات المتسلطة
الانتشار	
العنف الزوجي	مدى الحياة في الأشهر الـ 12 الماضية
التكاليف غير المباشرة	
الأيام المفقودة من العمل بأجر	بسبب عنف الشريك بسبب العنف في الأماكن العامة
الأيام المفقودة من العمل دون أجر (العمل المنزلي)	بسبب عنف الشريك بسبب العنف في الأماكن العامة
الأيام المفقودة من التعليم	بسبب عنف الشريك بسبب العنف في الأماكن العامة
الأيام المفقودة من تعليم الأطفال	بسبب عنف الشريك بسبب العنف في الأماكن العامة
التكاليف المباشرة	
الحصول على خدمات (عدد الخدمات التي يُحصل عليها في السنة)	الصحة
	المواصلات
	الملاجئ
	المشورة
	الشرطة-الحماية
	المساعدة القانونية-محام
المصاريف من الأموال الخاصة: الإنفاقات الشخصية للحصول على الخدمات	الصحة
	المواصلات
	الملاجئ
	المشورة
	الشرطة-الحماية
	المساعدة القانونية-محام
	إعادة التأهيل
	تعليم الأطفال
سلوك التماس المساعدة	

ألف- احتساب التكلفة باستخدام المعلومات التي جُمعّت في مسوح المرأة

ترد أدناه صيغ لاحتساب التكاليف المباشرة وغير المباشرة لعنف الشريك بين المتزوجات أو المخطوبات، باستخدام المعلومات التي جمعت في الاستبيان.

1- عنف الشريك/العنف الزوجي

IPV = العنف النفسي أو الجسدي أو الجنسي أو الاقتصادي = 1

انتشار مدى الحياة (IPV > 0 طيلة العمر)

الانتشار الحالي (IPV > 0 في الأشهر الـ 12 الماضية)

(أ) التكاليف المباشرة الملموسة

المصاريف من الأموال الخاصة بسبب العنف الزوجي:

$$TOPC = \sum_i \sum_s \sum_t C_{ist}(S_s) (9)$$

حيث TOPC = مجموع التكاليف التي تتحملها النساء وأسرهن، و $_i$ = عدد من يتعرضن للعنف، و$_s$ = أنواع الخدمات، و $_t$ = عدد الحوادث المُبلّغ عنها في المسح، و C_{ist} = تكلفة الخدمة s للمرأة المفردة i في الوقت $_t$، وS_s الخدمة s.

(ب) التكاليف غير المباشرة

تكلفة الفرصة البديلة: تكلفة أيام العمل المفقودة بسبب عنف الشريك. وتشمل هذه الفئة خسارة الدخل الشخصي بسبب أيام العمل المفقودة، وخسارة العمل المنزلي:

$$COWDL = \sum_i \sum_j \{W_{ij}[\sum_t L_{ijt}] + \sum_t W^*_{ij}[\sum_t L^*_{ijt}]\} (10)$$

حيث $_j$= المرأة المجيبة، و$_i$ = الأسرة المعيشية، وCOWDL = تكلفة أيام العمل المفقودة، وW_{ij} = معدل الأجر في السوق للفرد j في الأسرة المعيشية i، وL_{ijt} = الأيام المفقودة من العمل في السوق بعد الحادث t، و W_{ij}^* = معدل الأجر المنسوب للفرد j في الأسرة المعيشية i للعمل غير السوقي، و L_{ijt}^* = الأيام المفقودة من العمل غير السوقي بعد الحادث t.

ويستخدم متوسط معدل الأجور، حسبما أفادت به المرأة التي فقدت العمل، لاحتساب خسارة الدخل بسبب الغياب. ويُنسب هذا المعدل أيضاً لتقدير قيمة العمل المنزلي دون أجر. وهناك طريقة بديلة لاحتساب القيمة المنسوبة لهذا العمل وهي استخدام أجر أو راتب متخصصين يؤدون عملاً مكافئاً (طاه، معلم، مربية أطفال وما إلى ذلك).

تكلفة الفرصة البديلة: أيام الدراسة المفقودة. يمكن استخدام الصيغة التالية لاحتساب:

- أيام الدراسة التي فقدها الأطفال بسبب عنف الشريك؛
- أيام الدراسة التي فقدها الأطفال بسبب العنف الزوجي.

تكلفة أيام الدراسة التي فقدها الأطفال:

$$CODL = \sum_i HH \left(\sum_j c_j \left[\sum_t LS_{jt}\right]\right) \quad (11)$$

حيث CODL = تكلفة أيام الدراسة التي فقدها الأطفال، و C_j = إجمالي تكلفة يوم دراسي واحد للطفل j في HH_i (يمكن أن تشمل الرسوم والكتب والمواصلات وغيرها من الرسوم) وLS_{ijt} = أيام الدراسة التي فقدها الطفلj في HH_i بعد الحادث t.

تكلفة أيام الدراسة التي فقدتها المرأة:

$$CODL = \sum_i \sum_j \{C_{ij}[\sum_t LS_{it}]\} \quad (12)$$

حيث CODL = تكلفة أيام الدراسة، و C_j = إجمالي تكلفة يوم دراسي للمرأة j في HH_i وLS_{ijt} = أيام الدراسة التي فقدتها الفتاة أو المرأة j في HH_i بعد الحادث t.

باء- احتساب التكاليف المباشرة على مستوى المجتمع المحلي

لدى تقدير التكاليف المباشرة على مستوى المجتمع المحلي، هناك أربعة خيارات تبعاً لعمق وجودة البيانات المتوفرة. ويلخّص الجدول التالي مزايا وعيوب كل خيار من هذه الخيارات[17].

	المزايا	العيوب
الخيار 1 **احتساب إجمالي التكلفة الحكومية للحماية من العنف ضد المرأة والتصدي له باستخدام استراتيجية وطنية أو خطة عمل وطنية كأساس، إن وجدت**	معلومات الموازنة أكثر دقة ويمكن الحصول عليها: تشمل خطط العمل الوطنية التفاصيل التي ستكرّسها كل وزارة ومؤسسة معنية للحيلولة دون العنف ضد المرأة والتصدي له شامل: تقدير يستند إلى تحديد كافة البرامج والأنشطة التي تضطلع بها الوكالات الحكومية	التوقيت: يلزم إجراء دراسة احتساب التكاليف لتتماشى مع سنة الموازنة. يلزم أن تكون نقاط البيانات على مدى أكثر من عدة سنوات للحصول على تقديرات الموازنة والنفقات الفعلية على الخدمات والبرامج غير مكتمل: لا يأخذ بالاعتبار الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية خارج ميزانيات الحكومة. قد يؤدي إلى تقدير بأقل من الواقع إلى حدّ بعيد إذا كانت الخدمات الحكومية على الحدّ الأدنى
الخيار 2	الاحتساب الأسهل للتكلفة: يكون احتساب التكاليف المباشرة أسهل وأسرع. ولن يكون من الضروري القيام بتقديرات للموازنة	تحديات تحليل المعلومات: تحديداً احتساب التكاليف المباشرة في كل مؤسسة. في الوقت الحاضر، لا تتتبع المعلومات المتعلقة بالموازنة في كل وزارة الموارد

17 Nata Duvvury and Marga Ozonas, “Options for costing study in Egypt” (unpublished, 2014).

	المزايا	العيوب
تقدير إجمالي التكلفة الحكومية للحماية من العنف ضد المرأة والتصدي له		المرصودة للحيلولة دون العنف ضد المرأة والتصدي له استهلاك وقت طويل: يواجه فريق البحث صعوبات في جمع معلومات الموازنة. ويكون من الضروري إجراء مقابلات مع جهات التنسيق المعنية بشؤون الجنسين وبالمالية المرتبطة بكل مؤسسة لجمع البيانات المطلوبة
الخيار 3 **تقدير إجمالي التكاليف المباشرة عبر مسح وطني لجميع المرافق التي تقدم الخدمات (الحماية، تقديم الخدمات، والملاحقة القانونية)**	موثوق: بما أن تكلفة الوحدة لكل منشأة مستمدة من التكاليف الفعلية المتكبّدة، فإنها ستكون انعكاسا أدق للعبء الواقع على المرافق توفر معلومات عن الثغرات في الخدمات: يوفر مسحاً للمعلومات عن الثغرات في أنواع الخدمات ونُظم معلومات البيانات شامل: يشمل المرافق جميعها وليس فقط مقدمي الخدمات الحكومية بحيث يمكن تضمين تكاليف المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية	معلومات غير مكتملة: لا توجد ثقافة منهجية لتسجيل حالات العنف ضد المرأة في المؤسسات[18]. لا يحتفظ سوى عدد قليل من مقدمي الخدمات، مثل الملاجئ، بسجلات الناجيات من العنف اللاتي يحصلن على الخدمة، ولذا قد تكون المعلومات تقديرات تقريبية قد تُغفل الأنشطة الوقائية: يتتبع هذا النَهج الموارد المتضمنة في تقديم الخدمات، أما الأنشطة الوقائية فتكون خارج نطاق التحليل التقديرات أقل من الواقع: بما أن العديد من النساء لا يلتمسن المساعدة، قد تقدر التكاليف بأقل مما هي في الواقع. وقد يكون معدل الاستخدام المستمدّ من المسح مقدراً بأقل مما هو في الواقع فيؤدي ذلك إلى تقدير أقل مما في الواقع لإجمالي التكلفة المباشرة
الخيار 4 **تقدير التكاليف المباشرة باستخدام البيانات الثانوية عن تكاليف الوحدة. مثلاً، يمكن استخلاص تكاليف الصحة باستخدام بيانات المسح الديمغرافي الصحي عن الإصابات وتكاليف الوحدة للعلاجات حسب نوع الإصابة**	ليست هناك تكاليف إضافية لجمع البيانات: يمكن إجراء التحليل إذا كان الحصول على بيانات تكاليف الصحة ممكنا. وتكون التكلفة الوحيدة هي الوقت المستغرق في التحليل موثوق: يكون التقدير دقيقاً لأن تكاليف الوحدة قد تعكس بشكل أدق التكاليف الاقتصادية الكاملة التي يتضمنها تقديم الخدمات	مدى توفر تكاليف الوحدة: قد لا تتوفر التكاليف التفصيلية لدى جميع الخدمات؛ مثلاً، إنفاذ القانون أو القضاء

18 في مسح أجري في فييت نام، لم يكن لدى الشرطة والمحاكم والمرافق الصحية واتحاد المرأة غير بيانات محدودة عن تكاليف تقديم الخدمات، ما جعل التقديرات مستحيلة عملياً. Nata Duvvury, Patricia Carney and Nguyen Huu Minh, Estimating the costs of domestic violence against women in Viet Nam (Hanoi, UN Women, 2012).

احتساب التكاليف باستخدام معلومات الموازنة (أنظر الجدول 7 أدناه): يستند الخياران 1 و2 على نَهج تناسبي من أعلى إلى أسفل (مستمد من موازنة سنوية). ويتطلب الخيار الأول معلومات أكثر تفصيلاً عن البرامج والأنشطة، بينما يتتبع الخيار الثاني المبلغ الإجمالي، دون تصنيف المعلومات حسب الأنشطة. ويمكن تطبيق هذان الخياران أيضاً على احتساب تكاليف المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية.

الجدول 7- احتساب التكلفة باستخدام معلومات الموازنة

التكاليف المباشرة الملموسة	
الحكومات	إجمالي التكلفة الملموسة المباشرة للحكومة (TG-DTC) الخيار 1 *TG-DTC = Σ_i annual expenditure i (P1 + P2 + P3)* الخيار 2 *TG-DTC = Σ_i annual budget i (activities oriented to prevent and address VAW)* *annual expenditure* = الإنفاق السنوي i = وزارة رئيسية أو مؤسسة حكومية لها دور في الحيلولة دون العنف ضد المرأة والتصدي له P1 = أنشطة للحيلولة دون العنف ضد النساء والفتيات P2 = توفير خدمات للناجيات من العنف ومرتكبيه P3 = الملاحقة القضائية *annual budget* = الموازنة السنوية *activities oriented to prevent and address VAW* = أنشطة موجهة للحيلولة دون العنف ضد المرأة والتصدي له **المصدر**: الميزانيات الوطنية، خطة العمل الوطنية والمقابلات.
المنظمات غير الحكومية/المنظمات غير الحكومية الدولية	إجمالي التكلفة الملموسة المباشرة للمنظمات غير الحكومية الخيار 1 *TNGO-DTC = Σ_i budget i (P1 + P2 + P3) + Σ OPE* الخيار 2 *TNGO-DTC = Σ_i budget i (PRODOC) + Σ OPE* *Budget* = موازنة i = منظمة غير حكومية P1 = أنشطة للحيلولة دون العنف ضد النساء والفتيات P2 = توفير خدمات للناجيات من العنف ومرتكبيه P3 = الملاحقة القضائية OPE= النفقات من الأموال الخاصة لمقدمي الخدمات PRODOC = وثائق المشروع (الموازنة) **المصدر**: وثائق المشروع والمقابلات.

1- الخيار 1

يساعد تحديد الموارد الموجهة للوقاية من العنف والموارد الأخرى الموجهة نحو الخدمات والملاحقة القضائية على الحصول على خط أساس يمكن استخدامه للقيام (من خلال أداة رصد وتقييم) بتقييم فعالية السياسات والتدخلات للحيلولة دون العنف ضد المرأة في المستقبل.

ولتحقيق هذا الخيار، يلزم تقديم معلومات تفصيلية عن برامج وأنشطة وتدخلات المؤسسات الحكومية.

2- الخيار 2

هذه المعادلة مناسبة إذا لم تكن معلومات الموازنة عن البرامج والأنشطة واضحة. فهي تقدّر المبلغ الإجمالي الذي تخصصه كل مؤسسة حكومية سنوياً للتصدي للعنف ضد المرأة. وفي حالات كثيرة، سيكون من الضروري تقدير نسبة الرواتب وتكاليف التشغيل، كتكاليف المواصلات والمواد.

تستند هذه الطريقة إلى التقدير والافتراض، وتتطلب إجراء مقابلات مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات، مثل جهات التنسيق المعنية بالعنف ضد المرأة ومع شخص لديه معرفة بمالية المؤسسة. وستحدد النتيجة على وجه التقريب الموارد التي تخصصها كل مؤسسة.

3- معالم بارزة

في حالة الخيارين كليهما، من الضروري تحديد مصدر التمويل؛ أي الموازنة المتكررة (الموارد الوطنية) أو الموازنة التنموية (أموال من جهات مانحة). وبما أن هذه المنهجية تتتبع الأموال من الجهات المانحة، من المهم اجتناب ازدواج الاحتساب.

وليس وضع موازنة مراعية للجنسين معقداً، غير أن تطبيقها في البلدان كثيراً ما يكون صعباً؛ إذ لا تنظّم ميزانيات الحكومات جميعها كميزانيات أداء تُبنى على أساس البرامج. فمثلاً، في مصر، التي أجريت فيها دراسة للتكاليف في عام 2015، لم يتمكن الباحثون من وضع أي تقدير ذي مغزى لمخصصات الموازنة لبرامج العنف في الوزارات والإدارات[19]. ولم يكن هناك خبرة كافية بين موظفي الوزارات لوضع الميزانيات المراعية للجنسين كأداة، كما أن المسؤولية عن مهام محددة في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالعنف لم تكن واضحة للجهات الحكومية المعنية، وفي كثير من الأحيان قدّمت الميزانيات على أنها مهام وليست برامج. ولذا كان من الصعب تحديد نسبة مختلف بنود التكاليف، مثل رواتب الموظفين، المخصصة للأنشطة المتعلقة بالعنف. فركّزت الدراسة فقط على الاستقراء الإحصائي للتكاليف على مستوى الأسرة المعيشية لاستخلاص التكاليف الكلية على المستوى الوطني.

19 المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر، 2015 (القاهرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016).

جيم- تقدير التكاليف من خلال مسح قطاع الأعمال

هناك خيار آخر، خاصة في اقتصاد تكون فيه مشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي مرتفعة، هو إجراء مسح للموظفين لتقدير الخسارة في الناتج الاقتصادي لقطاع الأعمال. ويمكن أن يكون هذا المسح مشابهاً لمسح المرأة المفردة، مع إضافة أسئلة حول الحضور إلى العمل بحالة غير جيدة إلى جانب الأسئلة الاعتيادية عن التغيُّب. ففي قطاع الأعمال، يشكّل الحضور إلى العمل بحالة غير جيدة (الوصول في وقت متأخر، والمغادرة في وقت مبكر، وعدم التركيز، والصعوبة في إنجاز المهام، وانخفاض الإنتاجية والحوادث) مشكلة مسلّماً بها تؤثر على إنتاج وسمعة المؤسسات. ويوفّر مسح بهذا الصدد تفاصيل عن أثر العنف الزوجي على الحضور إلى العمل بحالة غير جيدة.

ويمكن استخلاص الآثار الاقتصادية للعنف الزوجي على الناجيات من العنف ومرتكبيه من الموظفين الذكور والإناث. ويمكن للمسح أن يبين أيضاً ما يسمى بالتأثيرات على "غير المشاركين": الوقت الذي يقضيه الزملاء في مساعدة الناجية من العنف وتأثيرات الصحة النفسية على "غير المشاركين" الناجمة عن حضور الآخرين إلى العمل وهم بحالة غير جيدة.

ويمكن تقدير التكلفة غير المباشرة للحضور إلى العمل بحالة غير جيدة باستخدام المعادلة التالية:

$$COWDL = \sum_i \sum_j \sum_k \left\{ W_j \left[\sum_t L_{ijt} \right] + W_k \left[\sum_k L_{ikt} \right] \right\} + \sum_i \sum_j \sum_k \left\{ W_j \left[\sum_t \left({}^{q_j}/_{N} \right) \right] + W_k \left[\sum_t {}^{q_k}/_{N} \right] \right\} + \sum_i \sum_{fc} \sum_{mc} \left\{ W_{fc} \left[\sum_t \left({}^{q_{fc}}/_{N} \right) \right] + W_{mc} \left[\sum_t {}^{q_{mc}}/_{N} \right] \right\} \quad (13)$$

حيث W_j أجر المرأة j، و W_k أجر الرجل k، وW_{fc} أجر زميلة وW_{mc} أجر زميل. ويمثل كل من L_{ijt} و L_{ikt} الأيام التي فقدها العاملون من الرجال والنساء بسبب العنف الزوجي، ويمثل كل من q_j و q_k الساعات المفقودة بسبب حضور الموظفين من الرجال والنساء إلى العمل بحالة غير جيدة بسبب العنف الزوجي بعد الحادث t و يمثل كل من q_{fc} وq_{mc} الساعات المفقودة بسبب حضور الزملاء إلى العمل بحالة غير جيدة بسبب مساعدة الناجيات من العنف الزوجي بعد الحادث t.

ويمكن تقدير التكاليف المباشرة التي يتكبدها قطاع الأعمال الذي يقدم برامج لخدمات الدعم أو الإحالات للحصول على خدمات أخرى على النحو التالي:

$$BDC = \{(wL + rK + p * RM)\} + \sum_i \overline{TC_i} * N_j \quad (14)$$

حيث BDC تكاليف قطاع الأعمال المباشرة، وحيث wL تمثل تكاليف الموظفين، و$p * RM$ التكاليف المادية، وK الاستثمار الرأسمالي في البنية التحتية والمعدات، وr معدل الخصم، وTC_i متوسط المدفوعات التحويلية للحصول على الخدمة i، و N_j عدد من يحصلن على خدمات ضمن مدفوعات قطاع الأعمال أو المدفوعات التحويلية.

دال- تقدير تكاليف العنف الزوجي على المستوى الوطني أو الكلي

ترد أدناه ثلاث طرق مقترحة لاحتساب تكاليف العنف الزوجي الإجمالية

التكاليف الإجمالية
(1) التكاليف المباشرة الملموسة (مجموع إنفاق الأفراد + مجموع إنفاق الحكومات + مجموع إنفاق المنظمات غير الحكومية + مجموع إنفاق المنظمات الدولية + مجموع إنفاق قطاع الأعمال) + التقدير الكلي لخسارة الإنتاج + التقدير الكلي لخسارة الإنتاجية
(2) مجموع التكاليف المباشرة + مجموع التكاليف غير المباشرة (التجميع على أساس معادلات احتساب التكاليف الواردة أعلاه)
(3) مجموع التكلفة المباشرة + مجموع الأثر التضاعفي على قطاعات الإنتاج المختلفة

وفي احتساب أنواع التكاليف الثلاثة، من الضروري تضمين نتائج الأقسام السابقة:

- معلومات المسح؛
- معلومات الموازنة؛
- معلومات من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية؛
- معلومات مسح قطاع الأعمال لتقدير الخسارة في الناتج.

هناك بديل للتجميع البسيط للتكاليف على مستويات مختلفة هو تحليل لتقدير التأثير التضاعفي للعنف في أنحاء الاقتصاد جميعاً (التكلفة الإجمالية 3 في الإطار أعلاه). وهناك طريقة اقترحها رافيندرا ودوفوري وآش (2017)[20] تستكشف تأثيرات العنف الزوجي على مختلف قطاعات الاقتصاد: خسارة الإنتاج في كل قطاع والتأثير التضاعفي الناجم عن الطلب الوسيط في جميع القطاعات. ولا تقدّر هذه الطريقة الخسائر الناجمة عن العنف في قطاع بعينه فقط، بل أيضاً التأثير غير المباشر على القطاعات الأخرى التي تستخدم النواتج. فهي، مثلاً، تتيح تقدير الخسارة المباشرة للناتج في القطاع الزراعي بسبب أيام العمل المفقودة، والخسائر الناجمة عن ذلك في القطاعات الأخرى التي تستخدم المنتجات الزراعية.

وللقيام بهذا التحليل، يلزم الحصول على معلومات عن تكاليف الوحدة للعمل المفقود للمرأة والرجل، إلى جانب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. وهذه المصفوفة تمثل نظام الاقتصاد الكلي وتتضمن قدراً كبيراً من المعلومات حول التحويلات والمعاملات والعلاقات بين الفئات أو الحسابات الاقتصادية على المستويين الكلي

20 Aristides Alfredo Vara Horna, “Violence against women and its financial consequences for businesses in Peru”, Executive summary, English edition (Lima, Peru, Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit and University of San Martin de Porres, 2013). Available from http://www.learningtoendabuse.ca/sites/default/files/The%20Impacts%20of%20Violence%against%20Women_Financial%20Consequences_Peru_1.pdf.

والمتوسط[21]. وفي غياب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، قد يكون بالإمكان استخدام جداول المدخلات-المخرجات التي تبين التفاعل فيما بين كافة القطاعات الإنتاجية ولكنها قد لا تشمل مدخلات العمل في كل قطاع فرعي.

خامساً- الخلاصة والتوصيات

بالإمكان إجراء دراسة لاحتساب تكاليف العنف الزوجي في المنطقة العربية على الرغم من نُظم المعلومات والبيانات المجزأة (ترد الخطوات في الشكل 3). وقد وضع هذا التقرير مجموعة من الخيارات لتقدير هذه التكاليف. وتبعاً لغرض الدراسة المتوخاة وتوفر المعلومات، يمكن تقدير أنواع مختلفة من التكاليف. ويوفر النموذج الاقتصادي العام الوارد في القسم الثالث إطاراً لتقدير شامل يشمل الأفراد/الأسر المعيشية والمجتمع المحلي والحكومة.

الشكل 3- خطوات القيام بدراسة لاحتساب التكاليف

الخطوة 1

تحديد غرض/تركيز دراسة التكاليف بما في ذلك التعريف العملي للعنف الزوجي وفئات التكاليف - كما هو مبين في البحث، ينبغي أن يكون غرض دراسة التكاليف محدّداً جيداً، فذلك سيحدّد النطاق المحدّد للدراسة والطرق الأنسب لتقدير التكاليف، بما في ذلك فئات التكاليف المحدّدة التي ستقدّر.

الخطوة 2

إقامة شراكات لتحقيق توافق في الآراء وتعاون بين أصحاب المصلحة – تتطلب دراسة التكاليف فهم وقبول كافة أصحاب المصلحة المعنيين لها لضمان مصادقتهم على دقة تحديد التكاليف واستخدامهم للنتائج في الدفع إلى إصلاح السياسات.

الخطوة 3

تحديد الأطر التشريعية والسياساتية فضلاً عن أطر التماس المرأة للمساعدة – تحديد الأطر خطوة حاسمة لفهم الخدمات الأساسية المتاحة وإلى أي مدى تستخدم ومستوى الإحالة إلى الخدمات والتنسيق فيما بينها.

الخطوة 4

تحديد مجموعات البيانات الثانوية والإدارية ذات الصلة – يتعين إجراء أبحاث مكتبية لتحديد دراسات تكلفة أخرى تركّز على الرعاية الصحية أو إنفاذ القانون أو الإنتاجية الصناعية ويمكن أن توفر بيانات ذات صلة (أو على الأقل افتراضات مصداقة للبيانات المفقودة).

21 Graham Pyatt and Jeffery I. Round, eds, Social Accounting Matrices: A Basis For Planning (Washington, D.C., World Bank, 1985).

الشكل 3 (تابع)

الخطوة 5

تطوير الأدوات المناسبة ووضع استراتيجية أخذ العينات وإطلاق العمل الميداني - ستتطلب معظم دراسات التكاليف جمع البيانات، وكثيراً ما تكون البيانات المتاحة غير مكتملة. وبالشراكة مع الوكالات الإحصائية وأصحاب المصلحة الآخرين، سيتعين تصميم استراتيجية للعمل الميداني، تشمل تحديد عيّنة ممثلة ووضع أدوات البحث وتوفير التدريب المناسب للعاملين الميدانيين وخطة متينة لإدارة البيانات. وفي معظم البلدان، ستكون هناك عملية للموافقة على أخلاقيات جمع البيانات الأولية.

الخطوة 6

وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية التحليل – تبعاً للغرض من الدراسة، من الضروري وضع الصيغة النهائية للتحليل. مثلاً، إذا كانت دراسة التكاليف تبتغي تحديد التكلفة التي تتكبدها الشركات، قد يركّز التحليل على تحديد التكلفة الإجمالية لقطاع الأعمال بمجمله، أو، تبعاً للهيكل الاقتصادي للبلد، إعطاء أولوية لقطاعات محددة كالنفط والغاز أو القطاع المالي أو قطاع التصنيع.

الخطوة 7

إنتاج تقديرات التكلفة النهائية – الخطوة النهائية هي إعداد التقديرات النهائية للتكلفة. وكثيراً ما تشمل التحليلات المفيدة مدى انتشار العنف الزوجي، ومعدل حوادث العنف الزوجي (عدد الحوادث لكل 100 امرأة)، والآثار المترتبة على النساء فرادى (التكاليف كنسبة مئوية من دخل الفرد أو الأسرة المعيشية الشهري/السنوي)، والتكاليف الإجمالية التي تقع على الاقتصاد، أو التكاليف التي تتكبدها الموازنة الحكومية (تكلفة تقديم الخدمات).

بالنظر إلى الطبيعة المجزأة للبيانات المتعلقة بانتشار العنف وآثاره الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وباستخدام الناجيات من العنف للخدمات، فإن نقطة الدخول المفيدة لتقدير التكاليف هي التركيز على إنفاق الناجيات من أموالهن الخاصة على التخفيف من حدته وعواقبه، وعلى تكلفة الفرصة البديلة في العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر، وفقدان الإنتاجية التي تقاس من خلال الحضور إلى العمل في حالة غير جيدة، وخسارة الأطفال والنساء للتعليم. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تقدير جزئي، لكنه قد يوفّر تقديراً أكمل للتكلفة النقدية للعنف الزوجي المترتبة على المرأة وأسرتها. ويمكن القيام باستقراء إحصائي لمسحٍ مُمثل على المستوى الوطني للتوصل إلى تقدير إجمالي للتكاليف على مستوى الاقتصاد الوطني. ومن خلال توفير تقديرات على مستوى النساء فرادى، يمكن أن تفهم الأسر فهماً أفضل كيف أن العنف الزوجي يقوّض الاستدامة الاقتصادية للأسر المعيشية. كما توفر تقديرات كهذه أيضاً لصنّاع السياسات فهماً أعمق للكيفية التي يمكن بها أن يعيق العنف الزوجي برامج مكافحة الفقر وغيرها من برامج الرعاية الاجتماعية. ولن تشمل هذه التقديرات التكاليف الأطول أجلاً للألم والمعاناة، فهذه تتطلب بيانات تفصيلية غير متاحة حالياً في معظم أنحاء المنطقة.

وتشكّل التكاليف السنوية التي تتكبّدها الحكومة والمجتمع المدني والجهات المانحة في تقديم الخدمات مدخلاً آخر لزيادة الوعي للموارد المطلوبة للتصدي الشامل للعنف الزوجي. وفي غياب بيانات منهجية عن التكلفة الاقتصادية لتقديم الخدمات، تكون الخيارات إجراء مسح مُمثل لمقدمي الخدمات في كافة القطاعات المسؤولة عن التصدي للعنف، أو اعتماد نَهج يراعي الجنسين لتقدير التكاليف عبر تلخيص مخصصات الموازنة. لكن هناك محاذير لدى تقييم فعالية هذه التقديرات. فقد يثير تقدير التكاليف المالية لتقديم الخدمات خطر التوصل إلى استنتاج

أن التصدي للعنف باهظ التكلفة. ولذا ينبغي لأي تقدير كهذا أن يؤطّر بمقارنته بتقدير تكلفة عدم اتخاذ إجراءات – على النساء فرادى وعلى المجتمع ككل – من خلال خسارة الدخل وخسارة الإنتاجية. وينبغي تقديم المخصصات للخدمات على أنها استثمار؛ إذ أن التكلفة السنوية لتقديم الخدمات، بحد ذاتها، ليست دليلاً مقنعاً للقيام بالدعوة دون بعض التقدير لتكلفة عدم اتخاذ إجراءات.

وهناك مد خل آخر هو تركيز التحليل على مستوى الأعمال لتقدير التكاليف الكلية التي تشمل التأثيرات التضاعفية على كافة القطاعات. ويمكن تضمين تكاليف العنف الزوجي من خلال إجراء مسح للموظفين الذكور وكذلك الإناث. ومن شأن تقدير للخسائر المباشرة وغير المباشرة في الناتج للاقتصاد بأكمله أن يثبت أن الخسارة الناجمة عن العنف الزوجي متضمنة في النظام. غير أن النَهج القائم على التحليل على مستوى الأعمال لا يفسّر عواقب العنف وتكاليفه الخفية على المرأة وعلى أسرتها.

إن إعداد تقديرات شاملة للتكاليف أمر معقد يتطلب منظورات متعددة، منظور النساء اللاتي يتحملن تكاليف خفية وأسرهن، ومنظور أصحاب المصلحة الذين يقدمون الخدمات، ومنظور الأعمال التي تتأثر أرباحها ومنظور الحكومات التي قد تتعرض للخطر جهودها الرامية إلى ضمان رفاه المواطن. ويعتمد اختيار نموذج تقدير التكلفة على المنظور الذي يوفر أنسب مدخل وعلى درجة البيانات المتوفرة. ولا ينبغي أن تكون دراسات تقدير التكاليف جهداً يُبذل لمرة واحدة، بل ينبغي القيام بها دورياً لتقييم التقدم المحرز في التصدي للعنف والحدّ منه.

تلخيصاً، نموذج تقدير التكاليف المبيّن في هذا التقرير مناسب للمنطقة العربية، إذ لا يزال يجري فيها تطوير بيانات دقيقة عن المجموعة الكاملة من الآثار والتكاليف. ويركّز النموذج على تحديد تكلفة الفرصة البديلة للعنف الزوجي: إنفاق الأفراد والحكومة على الخدمات، وخسارة الدخل والإنتاجية، وهذه جميعها تُسهم في التسبب بخسائر اقتصادية على المستوى الوطني. غير أن تكلفة الحل - الإنفاق الحكومي على الخدمات - هي في الواقع استثمار، وليست تكلفة مالية؛ فالخدمات والبرامج الرامية إلى الحيلولة دون العنف تؤدي إلى عائد وليس إلى استنزاف موارد الحكومة. وتعتمد دقة التقديرات التي يقدمها النموذج على عمق البيانات.

إن هذا نموذج نظري يستند إلى الدروس المستخلصة من الدراسات الدولية جرى تكييفه ليناسب المنطقة. ومن الضروري تجربته في بلد واحد، وتعديله بغرض تكراره في بلدان أخرى. وبغية القيام بأعمال تقدير للتكاليف في المنطقة، ينبغي تطوير قدرة الدول الأعضاء على فهم الفوائد والإجراءات العملية فهماً أفضل.

ويوصي التقرير بما يلي:

التوعية بأهمية دراسة تكلفة العنف ضد المرأة، والعنف الزوجي بشكل خاص

تتطلب دراسات احتساب التكلفة تعاوناً كبيراً من أصحاب المصلحة المتعددين لتوفير البيانات المطلوبة. ومن الأهمية بمكان أن يتملك المجتمع المدني والحكومة الدراسة لضمان استخدام الأدلة استخداماً فعالاً لزيادة الاستثمار في السياسات والبرامج.

وضع برنامج لبناء قدرات الدول العربية على احتساب التكاليف

تحتاج حكومات الدول العربية إلى تحقيق فهم أفضل لمزايا احتساب تكلفة العمل والمتطلبات المحددة لهذه الدراسات. وينبغي أن يوضّح بناء القدرات الدروس المستفادة من بلدان أخرى، والفوائد والخطوات المتضمنة.

الاستثمار في إجراء مسح عن العنف الزوجي وآثاره الاقتصادية

ينبغي لأي بلد يتوخى القيام بدراسة احتساب للتكلفة أن يستثمر في إجراء مسح مكرّس للتوصل إلى تقدير دقيق للتكاليف على مستوى الأفراد والأسر المعيشية.

تعزيز قدرات مقدمي الخدمات - الشرطة والمحاكم والمرافق الصحية والمنظمات غير الحكومية والملاجئ – على رصد التكاليف المالية لتقديم الخدمات

إن نُظم بيانات مقدمي الخدمات في المنطقة ضعيفة في تسجيل حالات العنف الزوجي، ووضع تقارير عن مؤشرات جودة وكفاءة وتكلفة تقديم الخدمات. وجمع البيانات بانتظام أمر أساسي لوضع معيار لاستخدام الخدمات والتكاليف المرتبطة بها ووجهات هذه التكاليف. ويمكن أن تغذّي هذه المعلومات التقييمات الاقتصادية لزيادة فعالية التكلفة.

تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية على إدماج مسائل العنف في المسوح

سيتعزز جمع البيانات عن العنف بانتظام إذا ما أُدمجت في المسوح أسئلة محددة عنه. وينبغي أن تتلقى المكاتب الإحصائية الوطنية تدريباً على البحوث المتعلقة بالعنف وأن تضع وحدة تدريبية قصيرة لإدماج مسائل العنف في جمع البيانات.

تعزيز القدرة على تطبيق وضع موازنة مراعية للجنسين في الوزارات والإدارات

وضع ميزانيات مراعية للجنسين أداة مفيدة لتحديد أولويات الحكومات والوزارات والإدارات في جميع البرامج. ويتطلب ذلك أن تكون لدى المسؤولين وموظفي المالية والموازنة ومنفذي البرامج المعرفة اللازمة لتطبيق المنهجية.